دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: مجلس التعاون الخليجي و المنظمات الدولية غير الحكومية
المصدر: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية
الناشر: جامعة زيان عاشور بالجلفة
المؤلف الرئيسي: مقروف، محمد
المجلد/العدد: ع 20
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2014
الشهر: أكتوبر
الصفحات: 237 - 242
رقم MD: 522405
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: IslamicInfo, HumanIndex
مواضيع: مجلس التعاون الخليجى ، المنظمات الدولية الغير حكومية ، علاقات مجلس التعاون الخليجى بالمنظمات الدولية الغير حكومية
رابط: http://search.mandumah.com/Record/522405

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الدولية غير الحكومية

**أ. محمد مقروف**
**جامعة سكيكدة**

## مقدمة

تلعب دول الخليج العربية وعلي رأسها المملكة العربية السعودية دورا حيويا كمنطقة منتجة ومصدرة للنفط، مما جعل المنطقة محورا هاما في العلاقات الدولية، كما جعلها تتأثر بشكل واضح بكل التفاعلات والمتغيرات الإقليمية والدولية، ومن أولي معالم هذا التأثير تأسيس مجلس التعاون الخليجي والذي أصبح يدعي فيما يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تم التوقيع علي النظام الأساسي.

للمجلس والذي يشم كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين وإمارة قطر عندما عقد في أبو ضبي بتاريخ ٢٥ ماي ١٩٨١م مؤتمر قمة حضرها جميع قادة دول مجلس التعاون الست، ويعتبر هذا تتويجا للمراحل التي مر بها إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حيث أن تأسيس هذا المجلس يعتبر في حد ذاته تأثرا واضحا بالتفاعلات الإقليمية والدولية الحاصلة آنذاك، وخاصة نجاح الثورة الإسلامية في إيران الدولة الجارة لدول مجلس التعاون الدول الخليج العربية.

كما ساهم في بروز هذا التكتل أن لهذه الدول أنظمة حكم متجانسة ومتقاربة سياسيا، ويلاحظ التقارب في عدة جوانب أخرى، مما سهل عملية التشاور فيما بينها [١].

كما يعد الوضع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الدول الخليج العربية فريدا من نوعه، فليس هناك في العالم بأسره دول عدد سكانها بحجم دول مجلس التعاون تمتلك احتياطات هائلة من النفط والغاز إلي جانب اعتماد اقتصادها علي أعداد ضخمة من اليد العاملة الوافدة.

لهذا فإن دول الخليج العربية وإن كانت تصنف وفقا لأدبيات العلاقات الدولية دولا صغري بما يعنيه ذلك من وجود قيود علي سياستها الخارجية، إلا أن هذا لا يعني أبدا أنها لا تملك القدرة علي التأثير في التفاعلات الإقليمية والدولية لتكون قدرة موازنة، خاصة أنها تمتلك آليات هذا التأثير، علي اعتبار أن دول الخليج هي الدول الرئيسية المنتجة للنفط تلك السلعة الاستراتيجية، بينما تأتي الدول الغربية والمتطورة في مقدمة الدول المستهلك للنفط الخليجي.

من هذا المنطلق فان نفوذ القوى الدولية في المنطقة يتزايد من يوم لآخر، بحكم مصالح تلك القوى في هذه المنطقة الحساسة، وعليه فإن الجانب الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي لمجلس التعاون

(١) الدكتور/ محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ٢٠٠٢، ص١٣٣.

لدول الخليج العربية، كل هذه المعطيات قد توسع من مجال علاقات واهتمامات دول المجلس بغيرها من الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ومنها المنظمات الدولية غير الحكومية، فكيف كانت رؤية المنظمات الدولية غير الحكومية للمجلس وكيف كان تقييمها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية داخل دول المجلس؟

## أولا: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

تعرف الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات لها روية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجهات الإنمائية، كما يتحدد عملها في ميادين المشاريع الإنمائية والطوارئ وإعادة التأهيل وكذلك ثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية [1]، ويجب أن تكون المنظمات غير الحكومية غير مرتبطة بنشاط سياسي أو كيان حزبي معين [2]، وقد عرف هذا النوع من المنظمات انتشارا في بلدان العالم أجمع وأصبحت تقوم بادوار كبيرة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، حيث أصبح لها دور مؤثر ملموس في دفع عمليات التنمية البشرية في الدول النامية وغير النامية، وهي تتصف بالمرونة في برامجها وإدارتها وتبتعد عن البيروقراطية ولذلك فقد نجحت برامجها وبرز تأثيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت تنافس المنظمات الحكومية الرسمية بل وتتفوق عليها أحيانا في كثير من دول العالم [3].

وقد تبلور مفهوم المنظمات غير الحكومية من خلال الوضعية القانونية التي كرستها لها منظمة الأمم المتحدة، والدور النشيط الذي أصبحت توكله لها لحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وساد الاعتقاد اليوم أن هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الإنسانية في مواجهة عجز الدولة وشلل أجهزتها وسيطرة البيروقراطية عليها وقد تزايد الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية علي المستوي الإقليمي والدولي، وتزايد تأثيرها في عملية صنع السياسات.

والضغط علي الحكومات وعلي منظمة الأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة وكافة المنظمات الدولية، فهي الآن تسهم في صياغة جدول أعمال القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتشارك في لتعبئة والتخطيط والتحضير وجداول أعمال المؤتمرات الدولية والإقليمية وفي صياغة مقرراتها وتنفيذها.

---

(١) عادل احمد الكسادي، الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العد ٢٤، جويلية ٢٠٠٣م، ص٤٤.

(٢) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المنظمات العربية غير الحكومية، مجلة الشؤون العامة، العدد ٢٠، جويلية ٢٠٠٢م، ص٠٩.

(٣) د/ خليل إبراهيم السعادات، المنظمات غير الحكومية، صحيفة الجزيرة الإلكترونية، العدد ١٣٢٤٤، الخميس 01 /2009/01 م. http://www.al-jazirah.com

## ثانيا: علاقات مجلس التعاون الخليجي مع المنظمات الدولية غير الحكومية

من المنطلقات السابقة نفهم علاقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمنظمات غير الحكومية، حيث قدمت تلك المنظمات مساهمات قيمة للمجلس بتوجيهها الانتباه إي قاضيا، واقتراحها أفكار وبرامج، ونشرها معلومات وحشدها الرأي العام، كما تركزت علاقات المجلس بالمنظمات ذات العلاقة بمجالات البيئة والعمل الإنساني، لذلك ربطت المجلس علاقات وثيقة مع منظمة الصليب الأحمر الدولي، وخاصة تعاون الطرفين في مخلفات الغزو العراقي للكويت، فقد نوه المجلس بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية الفرعية المنبثقة عنها، وطالب جميع الأطراف المعنية بمواصلة عملها معا لوضع حد للمسائل العالقة كقضية الأسرى الكويتيين المفقودين.

كما تعاون المجلس مع منظمة الصليب الأحمر الدولي في إلزام قوات الاحتلال الأمريكي باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م والمتعلقة بمسؤوليات قوات الاحتلال في صون الأمن والاستقرار في العراق [١].

كما أن الأمانة العامة لمجلس التعاون تقوم بعقد اجتماع دوري لرؤساء جمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس تحت مظلة الأمانة العامة تقديرا منها لما تقوم به هذه الجمعيات من عمل إنساني واغاثي علي المستويين الإقليمي والدولي، كذلك يقوم المجلس بتقديم الدعم والمساعدة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر من أجل تدعيم العمل الإنساني.

في هذا الإطار دعت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيان لها بمناسبة ذكري اليوم العالمي للمفقودين في ٢٠٠٩/٠٨/٣٠م [٢]، إلي استحداث آليات دولية تحد من تكرار هذه الماسي مستقبلا، ونوهت بالدور المحوري للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي التي أسهمت في تحديد مصير آلاف الأسرى والمفقودين.

لكن ورغم العلاقات الجيدة لدول المجلس مع المنظمات الدولية الغير حكومية العاملة في مجالي البيئة والعمل الإنساني بسبب الدعم المادي الكبير المقدم من هذه الدول ووفائها بالتزاماتها، إلا أن العلاقات مع المنظمات الغير حكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان ليست علي ما يرام، خصوصا مع المملكة العربية السعودية والانتقادات الدائمة لها الصادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش، كذلك منظمة العفو الدولية، فعلي نقيض ما يردده دائما رؤساء الوفود السعودية إلي جنيف من أن الانتهاكات الموجودة حاليا ما هي إلا حالات فردية ليست ذات شأن، تعتقد المنظمات غير الحكومية أن الانتهاكات الحاصلة بالمملكة السعودية تمارس بصورة منهجية ومستمرة.

(١) البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت ٢٢، ديسمبر ٢٠٠٣م.
(٢) أخبار التعاون، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٩/٠٨/٣٠م www.gcc-sg.org.

**مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الدولية غير الحكومية**

حيث أبدت منظمة العفو الدولية قلقا واضحا في كامل تقاريرها عن السعودية وخاصة تقريرها لعام ٢٠٠٩م، ودعت السلطة السعودية إلي ضرورة استعراض كافة التحفظات والإعلانات التي أبدتها والتي تحول دون التمتع بكافة الحقوق، كما ذكرت أن السعودية لم تنفذ التعهدات التي قطعتها قبل انتخابها في مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦م، ومما يزيد الطين بلة حسب رأي المنظمة تلك الإجراءات التي اتخذتها السلطة في مجال محاربة الإرهاب والتي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان حسب المنظمة نفسها.

كذلك منظمة الحقوقيين الدولية لم تكن أقل قلقا من سابقتها، إذ انتقدت النظام الأساسي للسعودية والذي يعتبر بمثابة الدستور بالمملكة، ورأت أنه يفتقر إلي مقومات أساسية في حقوق الإنسان لابد من ذكرها في مثل تلك الوثيقة الهامة والتأكيد عليها، منها علي سبيل المثال لا الحصر: حرية التعبير، حرية المعتقد، حرية التجمعات، عدم التعرض للتعذيب، تحريم الاختفاء القسري، والحق في محاكمة عادلة وغيرها من الضمانات الأساسية.

كما أن اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان تعتقد أن نظام ولاية الرجال الذي يفرض قيودا شديدة علي النساء يعيق حصولهن علي الرعاية الصحية، وشاركتها في ذلك كل من منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش التي دعت إلي إلغاء نظام الولاية وإتاحة الفرصة للمرأة البالغة للتنقل والسفر والدراسة دون الحاجة إلي تصريح أو مرافقة محرم، وتطول قائمة المساواة بين الجنسين لتشمل الدعوة إلي دمج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في القوانين المحلية، وضرورة تعريف التمييز القائم علي أساس الجنس وإلغاء الفصل بين الجنسين في التعليم والعمل وإتاحة أوسع الفرص للنساء للمشاركة في الحياة العامة، وفي ما يخص فصل حق الفرد في الحياة والحرية والأمن علي شخصه انتقدت المنظمات ذاتها النظام القضائي بالمملكة، بما في ذلك العقوبات الجسدية والحبس الانفرادي والحبس السري وعدم مدي سلطة القضاء لتشمل الإشراف علي السجون وأماكن التوقيف، ولم تنس الظلم الذي يقع علي النساء ضحايا العنف من جانب السلطة القضائية، وأشارت تلك المنظمات إلي أن عدم وجود قانون مدون للعقوبات يتنافى مع مبدأ شرعية الجرائم أو بمعني أدق مبدأ لا جريمة ولا عقاب إلا بموجب القانون، حيث يشكل هذا المبدأ أحد الأركان الأساسية للقانون الجنائي المعاصر، واحد أعمدة مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذا بحسب رأيها غير متوفر في الحالة السعودية، كما دعت إلي إلغاء المحاكم السرية التي لا تتيح للمتهم الفرصة للدفاع عن نفسه أو حتى حضور محاكمته، كما دعت كذلك إلي الحد من السلطات اللامحدودة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما دعت إلي إتاحة حرية ممارسة الشعائر الدينية لكافة الطوائف في المملكة وإلي تحريم التمييز بين كافة الطوائف، وإلي ضمان حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية التجمعات وإنشاء الجمعيات بما في ذلك تكوين النقابات والأحزاب السياسية.

ولم تنس مختلف التقارير ذكر الإجراءات التي تتخذها المملكة في إطار جهودها لمكافحة الإرهاب والتي حسب رأيها لا تتماشي مع مبادئ حقوق الإنسان، ومن الأمور التي ركزت عليها المنظمات وضع العمالة الأجنبية أو الوافدة وخاصة عاملات المنازل، وما يتعرضن له من انتهاكات وعدم تمتعهن بأبسط الحقوق.

هذه التقارير الدولية الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة ولجانها أو عن المنظمات الدولية غير الحكومية لم تأت من فراغ، وقد نشرت منظمو هيومن رايتس ووتش تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩م الذي يوكد علي ما سبق ذكره، ومع أ هذه التقارير ليست بمنأي عن الانتقاد كباقي تقارير حقوق الإنسان التي تخضع أحيانا للأهواء السياسية، فأنه علي الحكومة السعودية وباقي دول مجلس التعاون وذوي الشأن أن ينظروا إليها بمنظار الموضوعية، واتخاذ خطوات إصلاحية حقيقية في مجالات متعددة من أهمها مجال حقوق الإنسان [١].

## الخاتمة

نخلص في الأخير إلي أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد نجح في إدارة علاقاته مع المنظمات الدولية الغير حكومية خاصة العاملة في مجالي البيئة والعمل الإنساني، وإن كان ذلك بسبب التمويل والوفاء بالالتزامات المالية، غير أن علاقاته بالمنظمات الدولية الغير حكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان لازالت علي غير ما يرام، وكما أشرنا إليه سابقا أنه حتى وإن كانت تقارير هذه المنظمات غير بعيدة عن الأهواء والتجاذبات السياسية إلا أنه يتعين علي دول المجلس وخاصة المملكة السعودية أخذ هذه التقارير محمل الجد ودراستها بموضوعية، وعلي جميع دول المجلس أن تكيف قوانينها وممارسات حكوماتها مع ما يقتضيه التطور الحاصل في المجتمع الدولي، كي لا تتخذ هذه التقارير ذريعة لأي إجراءات أو تدخل في الشؤون الخليجية.

(١) سبيكة النجار، حقوق الإنسان في السعودية بمنظار المنظمات الدولية غير الحكومية، يومية الوقت، العدد ١٠٩٥، البحرين، الخميس ١٩ فيفري ٢٠٠٩م، ص٠١.

## قائمة المراجع:

(١) الدكتور/ محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ٢٠٠٢.

(٢) د/ خليل إبراهيم السعادات، المنظمات غير الحكومية، صحيفة الجزيرة الإلكترونية، العدد ١٣٢٢٤ الخميس ٠١/٠١/ ٢٠٠٩ http://www.a-jazirah.com.

(٣) سبيكة النجار، حقوق الإنسان في السعودية بمنظار المنظمات الدولية غير الحكومية، يومية الوقت، العدد ١٠٩٥، البحرين، الخميس ١٩ فيفري ٢٠٠٩م.

(٤) عادل أحمد الكسادي، الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العدد ٢٤، جويلية ٢٠٠٣م.

(٥) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المنظمات العربية غير الحكومية، مجلة الشؤون العامة، العدد ٢٠ جويلية ٢٠٠٢م.

(٦) أخبار التعاون، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٠٨/٣٠/ ٢٠٠٩م.www.gcc-sg.org

(٧) البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣م.